الأساليب الحمائية غير التعريفية في السياسات التجارية وأثرها على نفاذ الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الدولية

Non-tariff protectionist methods in trade policies and their impact on the access of Algerian exports to international markets

حساني إيمان*

مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي الجزائري، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر

hassani.imane@univ-bechar.dz

بن عبد العزيز سفيان

مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي الجزائري، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر

benabdelazizsoufyane@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/02/02 تاريخ القبول: 2023/04/13 تاريخ النشر: 2023/04/22

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز دور الأدوات غير التعريفية في تحقيق سياسة الحماية التجارية من خلال دراسة مدى تأثر الصادرات الجزائرية الموجهة للأسواق الدولية بمقدار تلك الإجراءات المفروضة عليها وذلك من خلال تحليل عدد التدابير غير التعريفية التي تتعرض لها وأهم السلع المتأثرة بها من طرف أكثر الشركاء التجاريين تعاملا مع الجزائر باعتماد كلا من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لمعالجة اشكاليتنا، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أكبر شريك تجاري الذي يستحوذ على أعلى نسبة من الصادرات الجزائرية كما أظهرت الدراسة أن أكثر الإجراءات غير التعريفية التي تتعرض لها الصادرات الجزائرية في أسواق الاتحاد الأوروبي وباقي المتعاملين محل الدراسة هي التدابير التقنية وتدابير الصحة والصحة النباتية بالإضافة إلى القيود الكمية.

الكلمات المفتاحية: سياسة تجارية؛ سياسة حمائية؛ رسوم جمركية؛ قيود غير تعريفية؛ صادرات.

Abstract:

This study aimed to highlight the role of non-tariff measures in achieving the trade protection policy by studying the extent to which Algerian exports destined for international markets are affected by the amount of those measures imposed on them, by analysing the number of non-tariff measures they are exposed to and the most important commodities affected by them by the most dealing trading partners. With Algeria by adopting both the descriptive approach and the analytical approach to address our problem, this study concluded that the European Union is the largest trading partner that acquires the highest percentage of Algerian exports. The agents under study are technical and sanitary and phytosanitary measures in addition to quantitative restrictions.

Key Words: Trade policy; protectionist policy; Customs duties; non-tariff measures; exports.

JEL Classification: F13, P33, P45.

* مرسل المقال: حساني إيمان (*hassani.imane@univ-bechar.dz*)

المقدمة:

تحتل الاتفاقيات التجارية والقيود غير التعريفية مركز الصدارة في المناقشات العامة للبلدان الصناعية منذ بدأ مفاوضات الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة عام 2009 بين كندا والاتحاد الأوروبي CETA، بل وأكثر من ذلك مع بدأ مفاوضات شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي TTIP عام 2013 بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ومع تزايد الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في جعل الأسواق أكثر انفتاحا وذلك بتيسير حركة السلع بين الأسواق الدولية بإزالة وتخفيض معدلات الرسوم الجمركية، كل هذا أدى إلى تناقص أهمية التعريفات كأدوات للسياسة التجارية حيث انخفضت معدلات التعريفات بالفعل وبشكل كبير على مدى العقدين الماضيين الأمر الذي دفع الحكومات إلى اللجوء للقيود غير التعريفية التي أصبحت أكثر أهمية في تحقيق أهداف الحماية التجارية وذلك من أجل حماية منتجاتها من المنافسة واستمرار الدول الصناعية والمتقدمة خاصة كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من فرض سيطرتها على أسواق الدول النامية.

وعليه فقد وجب على الشركات المصدرة التي تسعى للوصول إلى الأسواق الأجنبية أن تتكيف مع العديد من الشروط والمعايير التي تفرضها تلك الأسواق، والتي تصدر بصورة مستمرة لوائح وأنظمة لمواصفات واشتراطات صحية وفنية وبيئية على وارداتها، محققة بذلك مستوى عال من الحماية التجارية يفوق مقدار الحماية التي توفرها الرسوم الجمركية الأمر الذي أدى إلى خلق تحديات كبيرة أمام نفاذ الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الدولية.

إشكالية البحث: وعلى ضوء ما تقدم في إطار الواقع المشار إليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

– كيف يؤثر تطبيق الأساليب والاجراءات غير التعريفية على نفاذ الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الدولية؟

فرضيات الدراسة: وللإجابة على هذه الإشكالية تم الانطلاق من فرضية رئيسية مفادها:

– يؤثر فرض القيود غير التعريفية على الصادرات الجزائرية تأثيرا سلبيا على نفاذها إلى الأسواق الدولية.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى التعرف على ماهية القيود غير التعريفية وكيف صنفتها الهيئات المختصة بالإضافة إلى معرفة الأثر الناتج عن تطبيق إجراءات وأساليب الحماية غير التعريفية على حجم تدفق الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية وكذا معرفة أنواع الأساليب المفروضة على سلعها.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من خلال الواقع الذي أصبح يواجه التجارة الدولية من إجراءات حمائية التي تمارسها الدول الصناعية الكبرى على صادرات الدول خاصة الدول النامية تحول بينها وبين سير المنافسة الدولية وشفافيتها خاصة في ظل تراجع دور التعريفة الجمركية الذي تدعو إليه المنظمات الدولية على رأسها منظمة التجارة العالمية.

منهج الدراسة: للإجابة على الاشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في المحور الأول لتحديد الإطار النظري للقيود غير التعريفية، أما في المحور الثاني اعتمدنا المنهج التحليلي لدراسة واقع الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية.

I. سياسة الحماية التجارية والقيود غير التعريفية

1. مفهوم السياسة التجارية:

عرف (يسري و محب زكي، 2007، صفحة 153) السياسة التجارية على أنها مجموعة التنظيمات والإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم قطاع التجارة الخارجية، ولهذه السياسة أهداف محددة وأدوات تساعدها في تحقيق تلك الأهداف.

وبمفهوم آخر فإنه يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة، وتختلف السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، فالنظام الرأسمالي الذي يمثل مبدأ الحرية الاقتصادية نجده يتبنى السياسة التجارية الحرة، أما السياسة التجارية في النظام الاشتراكي فهي جزء منه، فالدولة تسيطر على الاقتصاد القومي بأكمله (مجدي و سوزي ، 2010، صفحة 197).

وعليه فإن السياسة التجارية تعني اختيار الدولة اتجاه معين وذلك في نطاق علاقاتها التجارية الخارجية إما بتطبيق سياسة الحرية التجارية أو سياسة الحماية التجارية قصد الوصول إلى مجموعة من الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

2. سياسة الحماية التجارية:

إن الحمائية مبدأ تطبقه نسبة عالية من الدول، حيث تقوم هذه الدول بوضع رسوم جمركية عالية على البضائع المصنعة في الخارج والمشابهة للصناعات الوطنية أو إغلاق الأسواق ومنع دخول هذه البضائع بشكل نهائي أو مؤقت إليها وذلك لحماية منتجاتها وبالذات الزراعية والصناعية (اللقماني، 2003، صفحة 21).

وبحسب (زايري، 2016، صفحة 262) فإنه يقصد بسياسة الحماية التجارية استعانة الدولة ببعض الأدوات للتأثير على حجم واتجاه المبادلات التجارية (صادرات كانت أو واردات) أو عليهما معا من أجل تحقيق أهداف معينة اقتصادية، اجتماعية أو غيرها.

وبمعنى واسع فقد عرف (Bernard & Annie, 2003, p. 97) الحمائية على أنها جميع تدخلات الدولة في التجارة الخارجية للبلاد، سواء كانت بإقامة الحواجز للحد من الواردات أو المزيد من المساعدات للمصدرين لدخول الأسواق الأجنبية، ويعتبر الفرد دائما خاسر لكن هذه الخسارة تختلف باختلاف نوع العقبة التي تختارها الدولة.

1.2. أدوات سياسة الحماية التجارية:

لقد قسم (جويدان، 2013، صفحة 67) سياسات الحكومة في تدخلها في تجارتها الخارجية إلى قسمين:

أ. سياسة ضريبية: وهي ما تفرضه الحكومات من ضرائب على المستوردات وعلى الصادرات معا.

ب. سياسة غير ضريبية: وهذه السياسات تشمل جميع أشكال القيود الأخرى غير الضريبية على التدفقات السلعية والخدمية بين الدول وأهمها سياسات التحديد والاختيار للصادرات.

بحيث تعتمد الحكومة في تطبيقها للسياسات الحمائية على مجموعة من الأساليب والإجراءات والمتمثلة في الأساليب الحمائية السعرية وذلك عن طريق تطبيق الرسوم الجمركية على وارداتها من المنتجات الأجنبية أو تقديم دعم لمنتجاتها

المحلية، كما نجد الأساليب الحمائية الكمية وهي عبارة عن تطبيق الحكومة لنظام الحصص وتراخيص الاستيراد، والأساليب الحمائية المقنعة مثل القيود الإدارية (التفتيش الجمركي وغيرها من الشكليات) والأساليب الصحية والحواجز التقنية (محزم، 2016، صفحة 126).

3. الإجراءات غير التعريفية وأهم تصنيفاتها:

1.3. تعريف التدابير التعريفية:

وتتمثل الحماية التعريفية في الضرائب الجمركية، وهي ترتكز أساسا على الإدارة الجمركية والنظم التشريعية، والضريبة الجمركية تفرض على السلع والخدمات التي تدخل في دائرة التبادل الدولي وتتجسد في الصادرات والواردات، والهدف منها حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبي، وفي ذات الوقت توفير موارد مالية للدولة (الحصري، 2010، الصفحات 121-122).

والتعريفة الجمركية كأداة ضريبية سعرية مرتبطة بالتشريع ومعروفة من حيث المعدل الأمر الذي يجعل من الدولة الملتزمة بتخفيض التعريفات الجمركية غير قادرة على التلاعب بما التزمت به، وهذا جعل العديد من دول العالم تلجأ إلى القيود غير التعريفية لأنه يصعب قياسها وفرض السيطرة عليها ومعرفة مدى تأثيرها بالمقارنة مع القيود التعريفية لذلك تعرف هذه القيود أحيانا بالقيود **الرمادية** (هجير، 2010، صفحة 156).

2.3. تعريف التدابير غير التعريفية NTMs:

لقد عرفت بوابة الاستخبارات التجارية I-TIP وهي قاعدة بيانات تقدمها منظمة التجارة العالمية التدابير غير التعريفية أنها التدابير الخاضعة للرصد من خلال الإخطار بموجب اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية ولا تؤخذ التدابير التي لا تخضع للرصد في الاعتبار (Yalcin, Kinzius, & Felbelmavr, 2017, p. 06).

كما عرف (زيادي و زيات، 2022، صفحة 438) التدابير غير التعريفية على أنها تدابير قائمة على مستوى السياسات العامة، بخلاف التعريفات الجمركية والتي يمكن أن ينجم عنها تأثير اقتصادي في مجال التداول التجاري في السلع على المستوى الدولي وهو ما قد يقترن بتغيير الكميات الخاضعة للتداول التجاري أو أسعار التداول التجاري أو كلاهما.

3.3. الأساليب الحمائية غير التعريفية:

وتتخذ الحماية غير التعريفية أشكالا وأنواعا غير قابلة للحصر، حيث قام (صقر، 2005، الصفحات 115-176) بتصنيفها كما يلي:

أ. أدوات كمية: وتتمثل هذه الأدوات في القيود الكمية بشكل أو بآخر لتحديد كمية الواردات خلال فترة زمنية معينة، ويتخذ شكل وحدات مادية أو قيمية للواردات، وفيما يلي أهم هذه الأدوات:

أ1. حصص الواردات: يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) وقيمي (مبالغ) (الأشهب، 2015، صفحة 150).

أ2. حصص الضريبة الجمركية: وتعرف على أنها الحصص التي لا تضع حدا أقصى للواردات الكلية من المنتج أو المنتجات المسموح بدخولها إلى المنطقة الجمركية خلال فترة زمنية معينة، وبدلا من تحديد الكمية فإن نسبة أو قيمة محددة من هذه الواردات يسمح بدخولها بدون ضريبة جمركية وعند معدل منخفض للضريبة الجمركية للواردات التي تزيد عن ذلك.

أ3. التقييد الاختياري للصادرات: ويتضمن هذا الاتفاق موافقة الدول المصدرة على تقييد صادراتها من سلعة معينة في حدود كمية محددة أو نسبة محددة من السوق خلال فترة زمنية معينة ويتم ذلك عادة بإصدار تصاريح للتصدير

ب. الأدوات المالية: ومن أهمها:

ب1. الإعانات المحلية: تقوم الدول بتقديم إعانات محلية لبعض صناعاتها التي تعاني من صعوبات في المنافسة الدولية، وينصرف مفهوم إعانة إلى أي اجراء حكومي يسبب انخفاض في التكاليف الكلية الصافية للإنتاج في منشأة أو صناعة معينة.

ب2. إعانة التصدير: ومفادها تقديم دعم للمنتجات المصنعة الموجهة للتصدير بغية منافسة المنتجات المصنعة بالدول الأخرى (راتول، 2018، صفحة 236).

ب3. الإغراق: يقصد بالإغراق قيام إحدى الصناعات ببيع منتجاتها في سوق دولة أجنبية بسعر يقل عن السعر الذي تبيع به السلعة في سوقها المحلي، وعادة ما يكون الهدف الأساسي للإغراق هو القضاء على الصناعات المحلية ولذلك يمثل الإغراق تهديد للمنتجين المحليين مما يستدعي ضرورة تدخل الدولة بفرض رسم جمركي يرفع سعر السلعة المستوردة ويضمن السعر العادل للمنتجين المحليين (ناصف، 2008، الصفحات 177-178).

ب4. المشتريات الحكومية: تعتبر معظم حكومات الدول من المشترين الرئيسيين للسلع والخدمات نظرا لأنها تتولى تقديم السلع العامة مثل الأمن والدفاع والعدالة والإدارة العامة بالإضافة إلى التعليم والصحة وغيرها، وبذلك تستطيع الحكومة أن تمارس من خلال مشترياتها تأثيرا هاما ضد الواردات الأجنبية.

ج. الأدوات الفنية:

وهي عبارة عن القوانين والنظم والخصائص والمتطلبات الأخرى المتعلقة بمواصفات المنتج، أو الشروط أو الحالات التي يتم انتاج وتسويق السلعة وفقا لها، وتتعلق هذه المعايير عادة بالنوعية والمكونات المادية والنقاء ومستوى الأداء والصحة والنظافة والأمان والشروط الأخرى التي يتم وفقا لها انتاج أو تسويق المنتج.

د. الأدوات الإدارية:

وتتمثل في التثمين الجمركي، والإجراءات القنصلية والمستندات المطلوبة والتعقيدات الإدارية والتقسيم السلعي، وتدابير الطوارئ وغير ذلك من الممارسات الإدارية والتي تتصف بالتعقيد والغموض.

4.3. تصنيف التدابير غير التعريفية:

وقد وضعت (الأونكتاد، 2012، صفحة 01) تصنيفا لجميع التدابير التي تعتبر وثيقة الصلة بالوضع القائم اليوم في مجال التجارة الدولية. حيث يرتكز هذا التصنيف على نظام الأونكتاد للترميز والتي شاركت في إعداده عدة منظمات دولية تشكل ما يطلق عليه فريق الدعم المتعدد الوكالات. بحيث قسمها كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: " تصنيف التدابير غير التعريفية"

الـــــواردات	التدابير التقنية	**ألف**	التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية
		باء	الحواجز التقنية أمام التجارة
		جيم	التفتيش قبل الشحن والاجراءات الرسمية الأخرى
	التدابير غير التقنية	**دال**	التدابير الطارئة لحماية التجارة
		هاء	التدابير المتعلقة بالترخيص غير التلقائي والحصص والمحظورات والتحكم في الكميات المتخذة لأسباب أخرى لا تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية أو بالحواجز التقنية أمام التجارة
		واو	تدابير مراقبة الأسعار بما في ذلك الضرائب والرسوم الاضافية
		زاي	التدابير المالية
		حاء	التدابير المؤثرة على المنافسة
		طاء	تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة
		ياء	القيود على التوزيع
		كاف	القيود على خدمات ما بعد البيع
		لام	العانات (باستثناء اعانات التصدير في إطار المجموعة عين 7)
		ميم	قيود المشتريات الحكومية
		نون	الملكية الفكرية
		سين	قواعد المنشأ
	الصادرات	**عين**	التدابير المتصلة بالصادرات

المصدر: (الأونكتاد، 2012، صفحة 02)

حيث قسم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) التدابير غير التعريفية إلى تدابير على الواردات وهي مجموعة الإجراءات والشروط التي يفرضها البلد المستورد تتعلق بتنظيم دخول السلعة إلى الدولة، وتدابير أخرى على الصادرات والتي من أمثلتها ضرائب التصدير وحصص التصدير. وقد قسم التدابير غير التعريفية على الواردات إلى صنفين: صنف من التدابير التقنية والتي تشمل ثلاثة فروع كالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والصنف الآخر عبارة عن تدابير غير تقنية تضم بدورها 12 فرعا.

5.3. خصائص التدابير غير التعريفية:

تتميز الحواجز غير الجمركية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن التعريفة الجمركية، ومن بينها (زايري، 2022):

أنها تؤثر في قيم التجارة حيث تخضع للطريقة التي تطبق بها كأن يكون هناك تعسف في استخدامها من طرف الهيئات أو الوكالات المكلفة، أو أن تكون مكلفة جدا أو عدم قدرة الدول للامتثال لبعض الاشتراطات أو المعايير بينما قياس أثر التعريفات الجمركية يكون تقديرا كميا واضحا ما يوفر درجة كبيرة من الاطمئنان للمصدرين والمستوردين وبالتالي تحسين نفاذ السلع إلى الأسواق ومن ثم تحقيق مزيد من فرص تحرير التجارة.

تتغير سلسلة الحواجز غير الجمركية باستمرار، وعندما يتم إخضاع تدبير غير جمركي إلى ضوابط وأحكام صارمة يمكن تعويضها بتدبير آخر وتطرح إحلال التدابير العديد من المشكلات ويصعب في حالات كثيرة التمييز بين المبررات التي يمكن أن تكون مشروعة من تطبيق الحواجز الجمركية والتي تتمثل في أهداف السياسة العامة والمبررات الحمائية.

يفرض التطور التجاري الدولي في الوقت نفسه ضرورة تطبيق التدابير غير الجمركية وإعداد قائمة الأولويات بالنسبة من الدول والأسباب التي تدفع السلطات العامة للجوء إليها، مثل تطور الشبكات العالمية للإنتاج وضرورة محاربة التغيرات المناخية والاهتمامات المتزايدة للمستهلكين في مجال السلامة الصحية للمنتجات والبيئة في الدول الغنية ويكون التركيز هنا حول الدفاع عن مصالح المستهلكين والمجتمع وليس الاهتمام بالجانب الإنتاجي فقط.

الاستعمال الكبير للحواجز غير الجمركية وتعقدها المتزايد من ناحية وتصميمها وأهدافها من ناحية ثانية يضع العديد من العراقيل أمام ضمان تعاون دولي فعال ومستقر، ما يطرح إشكاليات كثيرة حول التقارب الدولي في هذا المجال.

يتم التعبير عن مستوى التعريفة الجمركية بنسبة مئوية من المبلغ الإجمالي للسلعة وهذا يتعلق بالتعريفات حسب القيمة، ولكن بالنسبة إلى الحواجز غير الجمركية فليس هناك مؤشرات عددية أو سعرية واضحة لقياسها.

تنتج العوائق التجارية في كثير من الأحيان عن التدابير غير التعريفية بل تتخطى التدابير التعريفية ما يؤدي إلى تجزئة الأسواق بدرجة كبيرة فعلى من يرغب بالتجارة عبر الحدود أن يخضع إلى الكثير من اللوائح الفنية والمعايير الخاصة بالمنتجات بالإضافة إلى الإجراءات الجمركية، وتؤدي صعوبة الامتثال إلى الأنظمة والمعايير إلى الحد من التجارة الإقليمية.

II. الاطار التحليلي للقيود غير التعريفية على المستوى الدولي وفي الجزائر

أصبحت التدابير غير التعريفية الشكل الأكثر استخداما في إطار السياسات الحمائية الجديدة والتي غالبا ما تطبق على صادرات الدول النامية ومن ذلك الصادرات الجزائرية الأمر الذي يؤدي إلى ضعف قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية ومنه تقليص فرص نفاذها إلى هذه الأسواق.

الشكل رقم 01: " تدابير مكافحة الإغراق حسب المنتج عالميا خلال الفترة 1995-2021 "

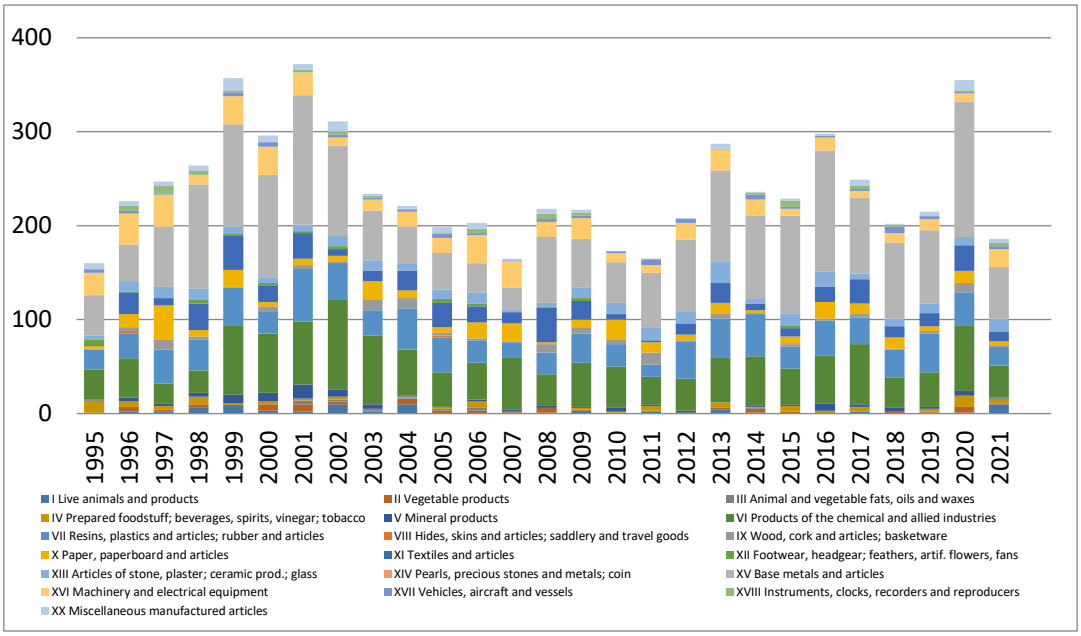

المصدر: (OMC)

من خلال الرسم البياني أعلاه والذي يمثل عدد حالات تطبيق تدابير مكافحة الإغراق حسب السنة وفئة المنتج يمكننا أن نلاحظ أن عددها قد عرف تطورا متزايدا منذ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وذلك في عام 1995 وصولا إلى سنة 2002 وبعدها أخذت اتجاها شبه مستقر خلال السنوات 2003 إلى غاية سنة 2012 حيث تزايد عددها بشكل كبير ابتداء من سنة 2013 أين سجلت ارتفاعا حادا في سنة 2020 وذلك تزامنا مع جائحة كورونا بسبب تدخل الحكومات من أجل التخفيف من آثار الجائحة على اقتصادها.

أما بالنسبة للمنتجات التي صدر عليها أكبر عدد من إجراءات مكافحة الإغراق خلال الفترة الممثلة في الشكل فقد تمثلت في قطاع المعادن بالدرجة الأولى يليه المنتجات الكيماوية والصناعية أما ثالثا فتمثل في قطاع المنتجات البلاستيكية.

الشكل رقم 02: " يوضح عدد الرسوم التعويضية حسب المنتج عالميا خلال الفترة 1995-2021"

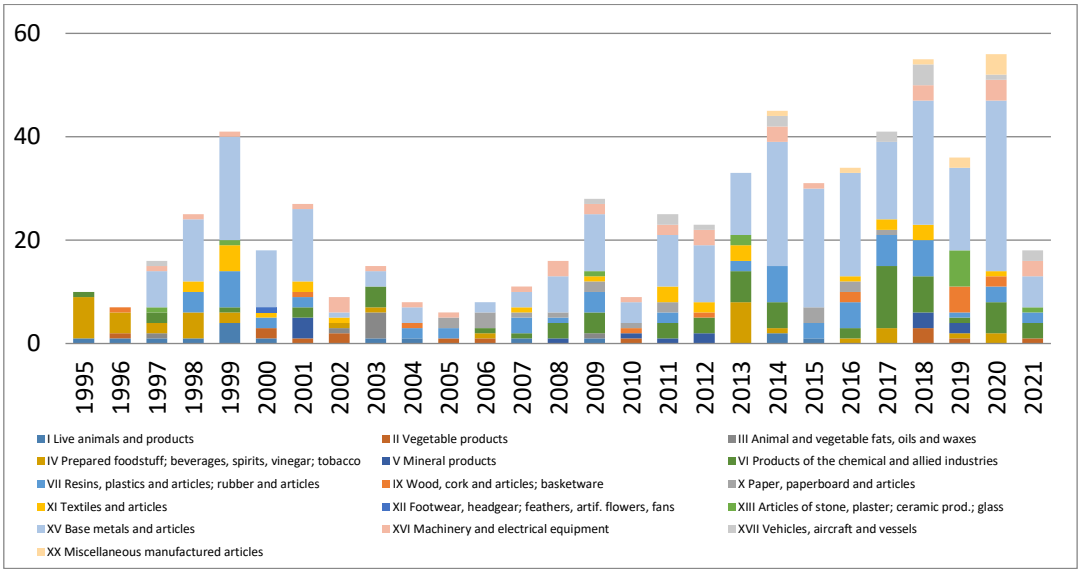

المصدر: (OMC)

كما هو الحال مع تدابير مكافحة الإغراق فقد اتبعت الرسوم التعويضية نفس الاتجاه حيث تزايدت حتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عندما استقر عددهم لينمو بشكل حاد منذ سنة 2013 إلى أن وصل ذروته سنة 2020 التي عرفت الأزمة الصحية العالمية وتأثيراتها الاقتصادية على كل دولة، وكذلك بالنسبة للرسوم التعويضية فقد كان تأثيرها الأكبر على قطاع صناعة المعادن يليه قطاع الصناعة الكيميائية ولكن بشكل أقل مقارنة بتدابير مكافحة الإغراق.

الشكل رقم 03: " تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010 إلى 2017"

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (ministére des finances direction générale des douane, 2011-2018)

يلاحظ من الشكل أعلاه أن حجم الصادرات الجزائرية لم يتجاوز عتبة 73 مليار دولار خلال الفترة 2010-2017 حيث سجلت السنوات بين 2010 و2014 مستويات مرتفعة من حجم الصادرات لكن هذا الارتفاع يغلب عليه تصدير المحروقات كون الجزائر ما زالت تعتمد على الأحادية في التصدير وهو ما قد يؤثر عليها كثيرا في علاقتها التجارية الخارجية حيث يستحوذ قطاع النفط على حصة الأسد في الصادرات الجزائرية على عكس الصادرات الأخرى خارج المحروقات التي تسجل نسبا ضئيلة جدا، كما يلاحظ أن أقل قيمة للصادرات الجزائرية سجلتها سنة 2016 بحوالي 30 مليار لتعاود الارتفاع في السنة التي تليها بنسبة 14.67 بالمئة بحيث يعود هذا الانخفاض الكبير في حجم الصادرات إلى تزايد استخدام القيود غير التعريفية في التجارة الدولية. في حين أنه في عام 2010 كان 54 بالمئة فقط من جميع التدخلات الحمائية عبارة عن حواجز غير جمركية، فقد ارتفع استخدام الحواجز غير التعريفية إلى 61 في المئة في عام 2016 (Yalcin, Felbermayr, & Kinzius, 2017, p. 09).

الشكل رقم 04: " أهم شركاء الجزائر التجاريين نسبة للصادرات الموجهة إليهم خلال الفترة 2010-2017 (الوحدة الدولار الأمريكي)"

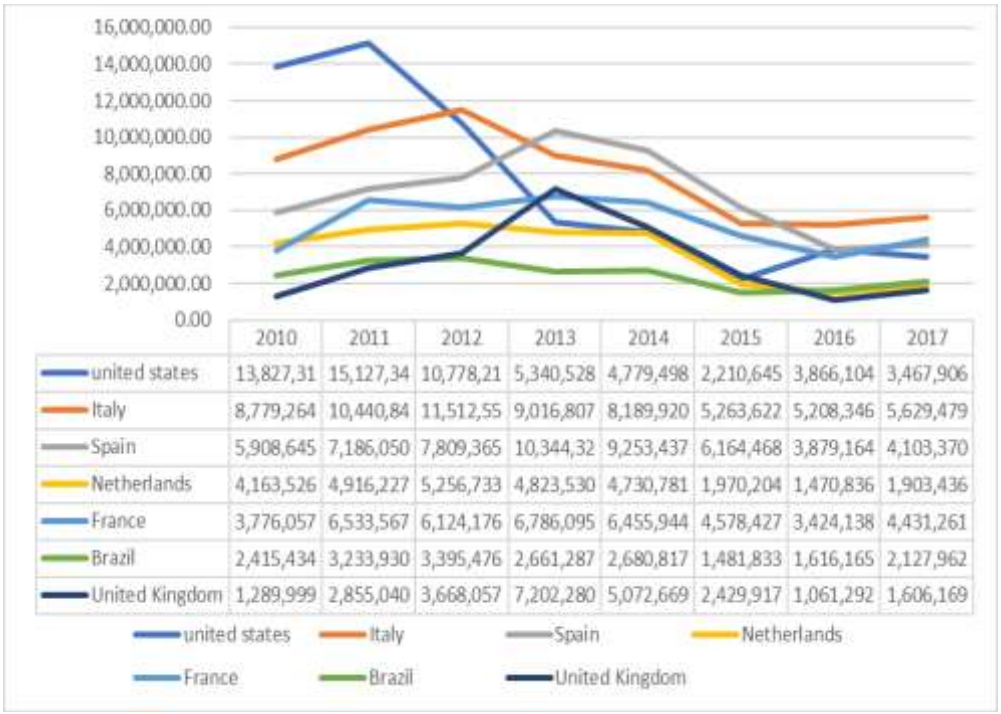

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
united states	13,827,31	15,127,34	10,778,21	5,340,528	4,779,498	2,210,645	3,866,104	3,467,906
Italy	8,779,264	10,440,84	11,512,55	9,016,807	8,189,920	5,263,622	5,208,346	5,629,479
Spain	5,908,645	7,186,050	7,809,365	10,344,32	9,253,437	6,164,468	3,879,164	4,103,370
Netherlands	4,163,526	4,916,227	5,256,733	4,823,530	4,730,781	1,970,204	1,470,836	1,903,436
France	3,776,057	6,533,567	6,124,176	6,786,095	6,455,944	4,578,427	3,424,138	4,431,261
Brazil	2,415,434	3,233,930	3,395,476	2,661,287	2,680,817	1,481,833	1,616,165	2,127,962
United Kingdom	1,289,999	2,855,040	3,668,057	7,202,280	5,072,669	2,429,917	1,061,292	1,606,169

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بوابة الحل التجاري العالمي على الموقع (https://wits.worldbank.org)

يوضح الشكل أعلاه الشركاء التجاريين للجزائر الأكثر تعاملا من حيث حجم الصادرات الموجهة إلى أسواقهم، إذ سجلت الولايات المتحدة الأمريكية الحصة الأكبر من الصادرات الجزائرية النافذة إلى أسواقها من مختلف السلع وذلك سنة 2010 والتي نلاحظ انخفاضها بشكل كبير خلال السنوات وصولا إلى سنة 2017 حيث سجلت ما يقارب 2 مليون دولار كصادرات، وقد مس هذا الانخفاض أيضا مختلف الصادرات الجزائرية نحو كل من إيطاليا وفرنسا

واسبانيا وهولندا وبريطانيا والبرازيل الذين يتصدرون قائمة التعاملات التجارية الجزائرية، وبهذا فإن دول الاتحاد الأوروبي تبقى الأكثر استحواذا على حصيلة الصادرات الجزائرية، ويمكن تفسير ذلك أولا بالجاذبية الاقتصادية بين الجزائر والمنطقتين من خلال التقارب الجغرافي بينهما زد على ذلك ارتفاع حصة الصادرات الجزائرية خاصة من المحروقات والمواد الأولية إلى هذه المناطق كما لا تزال دول الاتحاد الأوروبي دائما الشريك الرئيسي للجزائر بنسبة تصل إلى 57.95% سنة 2016 إلا أنه يلاحظ انخفاض هذه النسبة مقارنة بسنة 2015 تصل إلى 27.15% . كما تبقى إيطاليا الزبون الرئيسي للجزائر والذي يمتص أكثر من 16.55٪ من مبيعات الجزائر في الخارج، تليه إسبانيا 12.33٪، فرنسا بـ 11.05٪.

الجدول رقم 02: " عدد القيود غير التعريفية المفروضة على الصادرات الجزائرية من طرف أكثر شركائها التجاريين تعاملا خلال الفترة 2010/01/01 إلى 2017/12/31"

member imposing		SPS	TBT	QR
Europe	France	6	69	
	Italy		19	
	Netherlands	1	2	
	Spain		4	
	United Kingdom		6	
Europe Total		7	100	
North America	United states of America	985	834	2
North America Total		985	834	2
South and Centrale America and the Caribbean	Brazil	674	411	
South and Centrale America and the Caribbean Totale		674	411	
Grand Total		**1666**	**1345**	**2**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع (https://i-tip.wto.org)

يمثل الجدول أعلاه عدد التدابير غير التعريفية NTMs المفروضة من طرف الشركاء التجاريين على الصادرات الجزائرية حسب نوع الإجراء، حيث نلاحظ من الجدول أن التركيز الجغرافي للصادرات الجزائرية في الدول الأوروبية، لأن أكثر من 97 بالمئة هي محروقات وأوروبا تمثل المستورد الأول لها كما أن الأمريكيتين تشكلان التوجه الجغرافي الثاني للصادرات بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل.

فبالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي فإن مجموع القيود التقنية TBT بلغ 100 قيد إضافة إلى 6 قيود متعلقة بمعايير الصحة والصحة النباتية SPS والتي تتعلق في الغالب بالمنتجات الغذائية والزراعية، حيث نلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي تفرض قيودا فنية أكثر من القيود الصحية على عكس الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل إذ بلغ مجموع ما تفرضه البرازيل من إجراءات SPS 674 قيد و411 قيد تقني على التوالي، أما الولايات المتحدة فنلاحظ أنها الأكثر

فرضا للقيود غير التعريفية على الصادرات الجزائرية فبالإضافة إلى ما تفرضه من قيود فنية وصحية فهي تستعمل أيضا قيودا كمية وهذا ما يفسر انخفاض حجم الصادرات الموجهة إليها في الشكل السابق.

ويتفاوت تنفيذ الحواجز غير الجمركية تفاوتا كبيرا بين البلدان، حيث نفذت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر عدد من الحواجز غير الجمركية على وارداتها عالميا مع ما يقرب 800 حاجز غير جمركي وذلك خلال الفترة 2009-2017، كما نفذت الاقتصاديات الأوروبية الأكبر مثل ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا ما بين 50 و100 حاجز غير جمركي وهو ما يمثل حوالي عشر كمية الحواجز غير التعريفية في التجارة العالمية (Yalcin, Kinzius, & Felbelmavr, 2017, p. 13).

ووفقا للبيانات التي تم جمعها حديثا فإن الحواجز التقنية أمام التجارة هي التدابير التنظيمية الأكثر استخداما على نطاق واسع، مع تأثر حوالي 30 في المئة من المنتجات والقيم التجارية، وتؤثر الضوابط الكمية على نحو 16 في المئة من المنتجات وعلى 20 بالمئة من التجارة. ويتأثر أقل قليلا من 15 بالمئة من التجارة بتدابير الصحة والصحة النباتية، ويثير الانتشار الكبير لتدابير الصحة والصحة النباتية والمضادات الحيوية للتجارة شواغل بالنسبة لصادرات البلدان النامية، حيث تقرض هذه التدابير معايير للجودة والسلامة تتجاوز في كثير من الأحيان المعايير المقبولة على الصعيد المتعدد الأطراف. ورغم أن هذه التدابير ليست حمائية بطبيعتها، فإنها كثيرا ما تؤدي إلى تحويل التجارة عن البلدان النامية التي كثيرا ما تكون فيها عملية الإنتاج وهيئات اصدار الشهادات غير كافية، وعلاوة على ذلك غالبا ما تكون تكلفة الامتثال لتدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة أعلى في البلدان المنخفضة الدخل لأن الهياكل الأساسية وخدمات التصدير غالبا ما تكون أكثر تكلفة أو تحتاج إلى الاستعانة بمصادر خارجية، ومن الناحية العملية قد تؤدي تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة إلى تآكل الميزة التنافسية التي تتمتع بها البلدان النامية من حيث تكاليف اليد العاملة والوصول التفضيلي (Nicita & Gourdon, 2013, p. 07).

الجدول رقم 03: " عدد القيود غير التعريفية المفروضة على كل نوع سلعة خلال الفترة 2010/01/01 إلى 2017/12/31"

Code	HS Product Description	SPS	TBT	QR
S00	Total	1666	1345	4
S01	Measures without HS code	1124	314	
S03	Live animals and products	171	82	1
S04	Vegetable products	330	96	1
S05	Animal and vegetable fats, oils and waxes	14	34	
S06	Prepared foodstuff; beverages, spirits, vinegar; tobacco	71	193	
S07	Mineral products	2	140	
S08	Products of the chemical and allied industries	47	305	1
S09	Resins, plastics and articles; rubber and articles	5	287	1
S10	Hides, skins and articles; saddlery and travel goods		7	
S11	Wood, cork and articles; basketware	3	22	
S12	Paper, paperboard and articles	3	8	
S13	Textiles and articles	11	43	
S14	Footwear, headgear; feathers, artif. flowers, fans		13	
S15	Articles of stone, plaster; ceramic prod.; glass		94	
S16	Pearls, precious stones and metals; coin		3	
S17	Base metals and articles	16	94	
S18	Machinery and electrical equipment	17	393	
S19	Vehicles, aircraft and vessels	16	162	
S20	Instruments, clocks, recorders and reproducers		177	
S22	Miscellaneous manufactured articles		230	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع (https://i-tip.wto.org)

أما من ناحية توزيع عدد القيود غير التعريفية على المنتجات المبينة في الجدول أعلاه فنلاحظ أن الصادرات الجزائرية تخضع لعدد كبير من التدابير المتعلقة بالصحة والصحة النباتية والتي بلغت 1666 قيد خلال الفترة 2010-2017 فرضت بشكل كبير على المنتجات الحيوانية والنباتية بـ 171 و330 قيد على التوالي، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المنتجات قد خضعت كذلك إلى بعض من القيود الكمية، والسبب راجع إلى كونها من القطاعات الحساسة الخاضعة لقواعد تنظيمية جد عالية خاصة في الدول المتقدمة. يقتصر استخدام تدابير الصحة والصحة النباتية إلى حد كبير

على القطاعات الزراعية والمنتجات من أصل حيواني حيث أن التحكم فيها ضروري لضمان صحة ورفاهية المستهلكين وحماية البيئة (Nicita & Gourdon, 2013, p. 14).

ثم تأتي القيود التقنية في المرتبة الثانية بما يعادل 1345 قيد فرضت من طرف الشركاء التجاريين والتي وزعت على النحو التالي:

393 قيد على الآلات والمعدات الكهربائية والتي نالت أكبر عدد من قيود TBT ثم تليها منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها، أما باقي القيود فقد وزعت كما هو مبين في الجدول أعلاه، أما بالنسبة للقيود الكمية فقد اقتصر تطبيقها على بعض المنتجات وهي المنتجات الحيوانية والنباتية، الصناعات الكيماوية وبعض منتجات البلاستيك والمطاط.

الشكل رقم 05: " يوضح أكثر المشاكل التي تعيق الصادرات الجزائرية نحو العالم "

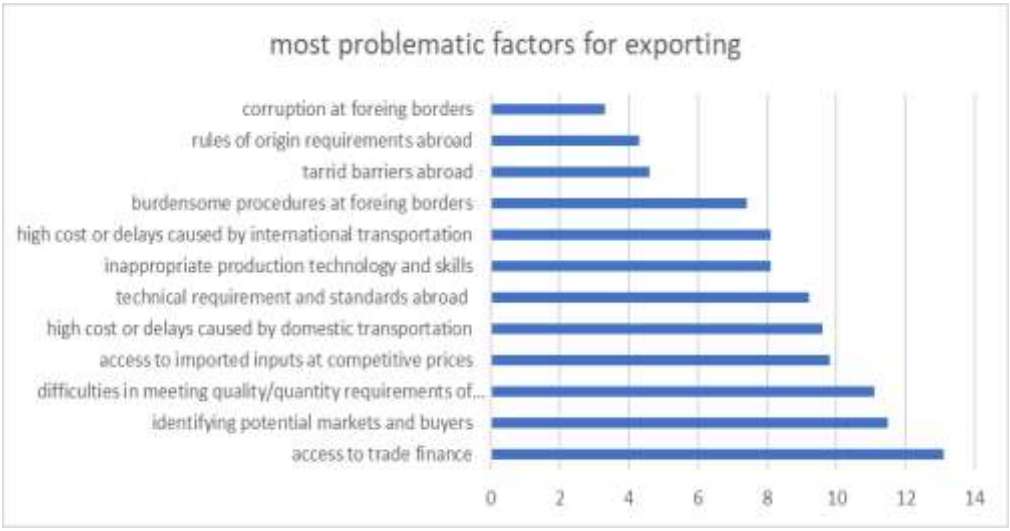

المصدر: (Bernal, 2016, p. 53)

يتضح من الشكل أعلاه أن القيود غير التعريفية لا تعتبر العائق الوحيد أمام نفاذ الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الدولية حيث نلاحظ أن من بين التدابير غير الجمركية التي تتعرض لها صادرات الجزائر نجد المتطلبات والمعايير الفنية بالإضافة إلى إجراءات ومتطلبات قواعد المنشأ في الخارج واللتان تحتلان المرتبة 6 و11 على التوالي من بين أكثر المشاكل التي تعيق الصادرات الجزائرية، حيث نجد من بين أغلب مشاكل التصدير التي تواجه الجزائر أيضا ضعف القدرة على دراسة الأسواق وتحديد المستهدفة منها وتلبية متطلبات المستهلكين بها إضافة إلى المشاكل المرتبطة بتكنولوجيا الإنتاج وأيضا بعض المشاكل اللوجيستية منها ارتفاع تكلفة النقل والتأخر في وصولا السلع إلى الأسواق وصولا إلى الحواجز الجمركية في الخارج.

الخاتمة:

على الرغم مما تطالب به المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية باعتماد سياسة الحرية التجارية وذلك بهدف تشجيع التبادل التجاري وفتح أوسع المجالات للمنافسة الدولية العادلة من خلال إزالة مختلف الحواجز التي تضعها الدول في وجه حركة السلع عبر الحدود الدولية، إلا أن الأساليب الحمائية التجارية لم تستبعد بصفة نهائية خاصة بالنسبة للدول الصناعية بل ولازالت تعرف تزايدا مستمرا عبر السنوات، حيث فاق عدد استخدام القيود غير الجمركية ما تم فرضه من قيود جمركية في التجارة العالمية مما خلق تحديا كبيرا أمام صادرات البلدان النامية، والجزائر كونها تعتمد بنسبة كبيرة على ما تصدره من نفط والتي تقوم بتصديره في شكل مواد خام والتي في الغالب لا تواجه مشكلة القيود غير التعريفية إلا أن باقي صادراتها وإن كانت قليلة فقد تعرضت وبشكل كبير لعدد من تلك التدابير والتي كان لها تأثير واضح على حجم الصادرات الجزائرية الموجهة إلى الأسواق الدولية.

النتائج:

- تواجه الصادرات الجزائرية صعوبات كبيرة في النفاذ إلى الأسواق الدولية وهذا راجع إلى تنامي استخدام الحواجز غير التعريفة في التجارة الدولية.
- أظهر تحليل إحصائيات الصادرات الجزائرية تعامل الجزائر مع الاتحاد الأوروبي بصفة كبيرة خاصة بعد الشراكة الأورو–جزائرية وبالتحديد مع كل من إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وقد شملت أيضا صادرات الجزائر كل من المملكة المتحدة وأمريكا وهولندا والبرازيل.
- من بين أكثر التدابير غير التعريفية المفروضة على الصادرات الجزائرية من طرف الاتحاد الأوروبي وباقي شركائها التجاريين نجد تدابير الصحة والصحة النباتية بالإضافة إلى القيود الفنية والكمية.
- بالإضافة إلى القيود غير التعريفية والتي تعتبرا عائقا أمام الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الدولية نجد مشاكل أخرى منها المشاكل اللوجستية وأيضا ضعف القدرة على تلبية رغبات المستهلكين في السوق الأجنبية وغيرها من المعوقات التي تحول دون ولوج السلع الجزائرية إلى الأسواق الأجنبية.

التوصيات:

- بحكم الثروات التي تتمتع بها الجزائر فإنها أمام نافذة تاريخية يجب عليها استغلالها الاستغلال الأمثل للاندماج في المنظمة العالمية للتجارة. وتلافي الحماية التجارية الجديدة.
- لأن الاقتصاد الجزائري يتميز بالهشاشة، فعلى الجزائر أن تحاول النهوض به حتى يكون مهيأ وقادرا على الوقوف في وجه العولمة والحمائية الجديدة.
- ضرورة توسيع قاعدة الصادرات وذلك من خلال خلق بدائل لصادرات المحروقات مع العلم أن الجزائر تمتلك إمكانيات وموارد اقتصادية تتيح لها ذلك مثل القطاع الزراعي وقطاع الخدمات (السياحة مثلا) وذلك لتجنب الحماية الجديدة.

قائمة المراجع:

- الأونكتاد. (2012). التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية. جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- إيمان عطية ناصف. (2008). مبادئ الاقتصاد الدولي (الإصدار الطبعة الأولى). الأزاريطة: دار الجامعة الجديدة.
- بلقاسم زايري. (2016). المالية والتجارة الدولية (الإصدار الطبعة الأولى). تلمسان: النشر الجامعي الجديد.
- بلقاسم زايري. (2022). الحواجز غير الجمركية وتأثيرها في تكاليف التجارة في ظل الاتفاقية الافريقية للتبادل الحر. الاقتصاد السياسي الدولي التجارة الدولية والاستثمارات. http://m5.gs/V1dqR2.جمال الجمال جويدان. (2013). التجارة الخارجية (الإصدار الطبعة العربية الأولى). عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- حسينة محزم. (جوان, 2016). تأثير الأساليب الحمائية المقنعة على الصادرات التجارية دراسة حالة قطاع المنتجات البحرية المغربية. مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 27(العدد 01).
- سمير اللقماني. (2003). منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- طارق فاروق الحصري. (2010). الاقتصاد الدولي (نظريات التجارة الدولية- ميزان المدفوعات- سعر الصرف- السياسات التجارية الدولية- المنظمات الاقتصادية الدولية- التجارة الإلكترونية- الأزمة المالية العالمية) (الإصدار الطبعة الأولى). المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- عادل زيادي، و عادل زيات. (جوان, 2022). فرص نفاذ الصادرات الفلاحية الجزائرية إلى الأسواق الدولية في ظل تنامي استخدام التدابير غير التعريفية. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07(العدد 01).
- عبد الرحمان أحمد يسري، و إيمان محب زكي. (2007). الاقتصاديات الدولية (الإصدار الطبعة الأولى). الاسكندرية: الدار الجامعية.
- عدنان زكي أمين هجير. (2010). الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار إثراء للنشر والتوزيع.
- عمر صقر. (2005). سياسات التجارة الخارجية (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: مكتبة عين الشمس.
- محمد راتول. (2018). الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية (الإصدار الطبعة الأولى). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمود شهاب مجدي، و عدلي ناشز سوزي . (2010). أسس العلاقات الاقتصادية الدولية (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- نوال عبد الكريم الأشهب. (2015). التجارة الدولية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.

- Bernal, G. C. (2016). The global enabling trade report. Global Alliance for trade facilitation and World Economic Forum**.**
- Bernard , G., & Annie, K. (2003). Economie international (commerce et macroéconomie) (éd. 4 eme). paris: Dunod.
- ministére des finances direction générale des douane. (2011-2018). statistique du commerce exterieurs de l'Algerie. Récupéré sur www.douane.gov.dz
- Nicita, A., & Gourdon, J. (2013). a preliminary analysis on newly collected data on non tariff measure. united nations conference on trade and development, policy issues in international trade and commodities study. New York and Geneva: UNCTAD.
- OMC. (2011). Mesures antidumping, subventions, sauvegardes: faire face à l'imprévu. Retrieved from L'Organdiale du Commerce International: https://www.wto.org
- OMC. (2011). Textes juridiques: les accords de l'OMC. Retrieved from Organisation Mondiale du Commerce: https://www.wto.org
- Yalcin, E., Kinzius, L., & Felbelmavr, G. (2017). Hidden protectionism non-tariff barriers and implications for international trade. Munich: IFO center for international economics.
- Yalcin, I., Felbermayr, G., & Kinzius, L. (2017). Irdal YalcHidden protectionism: Non tariff barriers and implications for international trade . University of munich: ifo center for international economics.
- https://i-tip.wto.org. (n.d.). Retrieved october 09, 2022
- https://wits.worldbank.org. (n.d.). Retrieved october 10, 2022